«التعاون الإسلامي» تدعو واشنطن إلى الامتناع عن القرار

البيت الأبيض: الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ليس «إذا» بل «متى»؟

اجتماع لمنظمة التعاون الإسلامي

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الأمريكي دونالد ترامب

■ السعودية: أي قرار أمريكي عن القدس قبل التسوية يضر السلام

■ ماكرون يحذر ترامب من الإقدام على هذه الخطوة

عواصم – «وكالات»: تتعرض إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لضغوط من دول حليفة من أجل إقناعه بالتراجع عن قرار مرتقب يتعلق بالقدس، فقد ذكرت مصادر مطلعة أن ترمب لم يقرر بعد ما إذا كان سيعترف بالقدس عاصمة للدولة العبرية، أو ينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

من جانبه قال متحدث باسم البيت الأبيض إن القرار وصل إلى مكتب الرئيس، وإن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ليس (إذا) بل (متى) في إشارة إلى تصميم إدارة ترمب على الإيفاء بوعود انتخابية بنقل السفارة الأمريكية.

اتصالات دولية مكثفة تحث الرئيس على التراجع، منها مكالمة أجراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع الرئيس ترامب، حذر فيها من الإقدام على هذه الخطوة وتداعياتها على عملية السلام.

وفي حديث مع «رويترز» قال السفير السعودي في واشنطن الأمير خالد بن سلمان إن أي إعلان أمريكي بشأن القدس قبل التسوية يضر بعملية السلام، مشددا على دعم السعودية للشعب الفلسطيني.

مصادر قالت إن الفريق الفلسطيني الذي التقى مع مستشار الرئيس جاريد كوشنر ومبعوثه للشرق الأوسط جيسون جرينبلات ونائبة مستشار الأمن القومي دينا باول غادروا واشنطن على عجل حتى لا يشهدوا على هذا الإعلان بعد تسليمهم رسالة احتجاج رسمية للإدارة.

وكان الرئيس الفلسطيني قد أرسل مدير الاستخبارات ماجد فرج وكبير المفاوضين صائب عريقات الموجود في واشنطن للعلاج منذ فترة لتحذير الإدارة الأمريكية من الإقدام على هذه الخطوة، التي ستنسف العملية السلمية وأي فرصة حقيقية لعملية السلام إذا تمت.

لكن يبدو أن الجانب الأمريكي تمسك بموقفه وحاول وصف خطوة الرئيس هذه بأنها إيفاء لوعوده الانتخابية.

وذكر مصدر أن الجانب الأمريكي كان متعنتا ومتمسكا بموقفه، دون أن يعطي مجالا للنقاش، مما أدى إلى وصفهم من قبل مسؤول فلسطيني بأنهم أشد تعنتا من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وتعتبر القدس من قضايا الحل النهائي إلى جانب المستوطنات والحدود واللاجئين ومنذ عام 1995 يوقع الرؤساء الأمريكيون على مذكرة كل 6 أشهر تبقي على السفارة الأمريكية في تل أبيب من أجل مصلحة السلام.

وطالما اعتبرت الدولة العبرية القدس موحدة بشطريها الشرقي والغربي عاصمتها الأبدية، بينما يتطلع الفلسطينيون إلى إقامة عاصمتهم المستقبلية في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل إليها عام 1980.

وحذر وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، من خطورة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بعد لقائه مع وزير الخارجية ريكس تيلرسون، وهذا ما نقله أيضا الملك عبد الله الثاني للمسؤولين الأمريكيين خلال زيارته الأسبوع الماضي لما لهذه الخطوة من تداعيات ليس فقط على عملية التفاوض، بل بإثارة عواطف المسلمين باعتبار القدس ثالث أقدس مكان للمسلمين بعد الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.

وبموجب قرار الكونغرس فإن الفترة الزمنية لتوقيع المذكرة قد انتهت ومع هذا يصر البيت الأبيض على أن القرار على طاولة ترمب، وأنه لم يقرر بعد رغم أن المراقبين يتوقعون القرار الأربعاء.

وربما ستنجح هذه الضغوط بإقناع الرئيس ترمب عن التراجع بالإعلان بشكل قاطع على أن القدس هي عاصمة الدولة اليهودية ويكتفي بالقول إن القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، على أن يشير إلى احتمال إقامة الفلسطينيين عاصمتهم في القدس الشرقية.

ويحبس الجميع أنفاسهم بانتظار قرار ترمب وسط تحذير الخارجية الأمريكية بإمكانية حدوث تظاهرات احتجاجية ضد السفارات الأمريكية عبر العالم إذا ما أقدم الرئيس ترمب على هذه الخطوة الجدلية التي لا تخدم حتى خطته التي لم تتضح بعد معالمها لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، كما يرى المراقبون في أميركا.

من ناحية أخرى دعا المندوبون الدائمون لمنظمة التعاون الإسلامي في ختام اجتماع عُقد الإثنين بناءً على طلب فلسطيني الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتناع عن أي قرار من شأنه تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس.

وقال بيان صدر عن الاجتماع الذي عقد في مدينة جدة السعودية: «طالب المجتمعون الدول كافة، بما فيها الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بأية تغييرات في خطوط الرابع من يونيو 1967، بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس».

وأضاف البيان «ويهيب بها، أمريكا أن تميز في معاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها مدينة القدس، وعدم الإقدام على تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مخططاتها الاستعمارية التي تسعى إلى السيطرة على مدينة القدس وتهويدها».

ودعا المجتمعون في بيانهم «المجتمع الدولي إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه تعزيز هذه المخططات والتوجهات غير المسؤولة من خلال التصريحات أو المواقف والعمل على مواجهة هذه الانتهاكات الخطيرة».

ورأى المجتمعون أن مواصلة محاولات إحداث تغييرات في مدينة القدس «ستشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم».

كان مسؤولون أمريكيون قالوا يوم الجمعة إن الرئيس دونالد ترامب يدرس خطة يعلن بموجبها القدس عاصمة لإسرائيل، وهي خطوة من شأنها أن تخالف السياسة الأمريكية التي استمرت عشرات السنين وقد تؤجج العنف في الشرق الأوسط.

لكن مستشار الرئيس الأمريكي وصهره جاريد كوشنر، قال الأحد إن ترامب لم يتخذ حتى الآن قرارا بخصوص الاعتراف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال بيان منظمة التعاون الإسلامي: «في حال إقدام الولايات المتحدة على اتخاذ خطوة محتملة إزاء الاعتراف بمدينة القدس بما تسمى عاصمة إسرائيل بعقد اجتماع استثنائي على مستوى مجلس وزراء الخارجية ومن ثم عقد مؤتمر قمة إسلامي استثنائي في أقرب وقت على أن يحدد تاريخه ومكانه لاحقاً».

السعودية: 100 مليون دولار لتمويل قوة مكافحة المتشددين في إفريقيا

الرياض – «وكالات»: قالت مالي الإثنين إن السعودية تعهدت بتقديم 100 مليون دولار لقوة عسكرية إقليمية تشكلت في الآونة الأخيرة لقتال الجماعات المتشددة في منطقة الساحل بغرب افريقيا.

وستمثل هذه المساهمة دعماً قوياً للقوة التي تواجه ضائقة مالية، وسترفع حجم التعهدات بأكثر من النصف إلى نحو 500 مليون دولار التي تقول مجموعة دول الساحل الخمس إنها بحاجة إليها لعملياتها خلال العام الأول.

وبدأت المجموعة، التي تتألف من جيوش مالي، وموريتانيا، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، أول حملة عسكرية لها في أكتوبر وسط اضطرابات متزايدة في منطقة الساحل التي عادة ما يعبر المتشددون، ومن بينهم متنمون للقاعدة وداعش، حدودها التي يسهل اختراقها.

وصعّدت الجماعات هجماتها على الأهداف المدنية والعسكرية، بما في ذلك المقاصد السياحية في العواصم الإقليمية، ما أثار مخاوف من أن تصبح المنطقة تربة خصبة للتشدد.

وقالت وزارة الخارجية في مالي إن السلطات السعودية تعهدت بتوفير المبلغ أثناء زيارة وزير الخارجية عبد الله ديوب للرياض الشهر الماضي.

ولم ترد وزارة الخارجية السعودية بعد على طلب للتعليق.

وتعهد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكل من دول المجموعة الخمس، كل من جهته بتمويل هذه القوة.

المغرب: إحباط محاولة تسلل 55 مهاجراً إلى إسبانيا

مهاجرون غير شرعيين في المغرب

الرباط – «وكالات»: أحبطت قوات الدرك المغربي اليوم محاولة تسلل 55 مهاجراً غير شرعي من دول جنوب الصحراء الإبحار من أحد شواطئ مدينة الحسيمة إلى السواحل الإسبانية، وفق مصادر أمنية.

واعتقل المهاجرون أثناء استعدادهم للتحرك من شاطئ السواني على بعد 10 كيلومترات شرق الحسيمة.

وأضاف المصدر أن المهاجرين نقلوا إلى مقر الدرك الملكي في بلدة أمزمين، جنوب مدينة الحسيمة، لاستجوابهم تمهيدا لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وقبض على 218 مهاجراً غير شرعي، 102 مغربيين و116 أفريقيا، قبل وصولهم إلى السواحل الإسبانية على متن قوارب صغيرة انطلاقاً من شواطئ محافظات الريف الحسيمة، والناظور، حسب المصادر.

ويشار إلى أن وزير الداخلية المغربي، عبد الوافي لفتيت، أعلن أخيراً منع السلطات المغربية في الأشهر العشرة الماضية من هذا العام 50 ألف مهاجر غير شرعي من الوصول إلى أوروبا.

إعلام رسمي سوري: صواريخ إسرائيلية تستهدف منشأة عسكرية قرب دمشق

موسكو: ضربات جوية روسية دعماً لقوات كردية في سوريا

صواريخ إسرائيلية تستهدف منشأة عسكرية قرب دمشق

عواصم – «وكالات»: قالت وسائل إعلام رسمية سورية يوم الإثنين إن إسرائيل أطلقت عدة صواريخ على منشأة عسكرية في ريف دمشق وأضافت أن الدفاع الجوي السوري اعترض ثلاثة من الصواريخ.

وقالت الوكالة العربية السورية للإعلام: «تصدت دفاعاتنا الجوية لعدوان إسرائيلي بالصواريخ على أحد مواقعنا العسكرية بريف دمشق وأسقطت ثلاثة منها». وذكرت أن الهجمات وقعت الساعة 11:30 مساء الإثنين.

وأبلغ شاهد رويترز في وقت متأخر من مساء الإثنين، أن دوي ثلاثة انفجارات قوية سمع من اتجاه جمرايا إلى الغرب من دمشق. وقال آخر إن دخانا كثيفا يتصاعد فوق المنطقة.

وتضم جمرايا منشأة أبحاث عسكرية كانت قد تعرضت لما يعتقد أنه هجوم إسرائيلي في العام 2013.

واستهدفت إسرائيل في الماضي مواقع لجماعة حزب الله اللبنانية داخل سوريا.

وقال الإعلام الرسمي السوري إن صواريخ إسرائيلية أصابت موقعا عسكريا جنوبي دمشق. وفي سبتمبر هاجمت إسرائيل موقعا عسكريا سوريا يعتقد أنه مرتبط بانتاج أسلحة كيميائية.

وقالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إنهم لا يعلقون على تقارير أجنبية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان نقلا عن مصادر إن طائرات يعتقد أنها إسرائيلية أطلقت صواريخ على منطقة جمرايا.

من ناحية أخرى أكدت وزارة الدفاع الروسية الإثنين قيام طائراتها بمئات الطلعات لدعم فصائل كردية وأخرى محلية في شرق سوريا، متوقعة تحرير المنطقة بالكامل قريبا من المسلحين المتطرفين.

ويأتي التصريح بعد لقاء وفد عسكري روسي مسؤولين من وحدات حماية الشعب الكردي التي أقرت بتلقي دعم مباشر من موسكو. وأفاد بيان الوزارة أن الطيران الروسي نفذ 672 طلعة، وقصف أكثر من 1450 هدفا لدعم قوات من العشائر والفصائل الكردية شرق الفرات.

وتشكل وحدات الحماية الكردية المكون الرئيسي لقوات سوريا الديموقراطية، تحالف الفصائل الكردية العربية الذي أطرد تنظيم داعش من مساحات واسعة في شمال وشرق سوريا، بدعم التحالف الدولي بقيادة أمريكية.

وتشهد منطقة شرق الفرات منذ أشهر عمليات لقوات سوريا الديموقراطية، فيما كانت روسيا تدعم قوات الحكومة السورية في مواجهة داعش غرب الفرات.

وفي سبتمبر الماضي، اتهمت روسيا قوات سوريا الديموقراطية باستهداف قوات النظام السوري بالمدفعية، وهددت بالرد إذا تكرر ذلك. وفي المقابل اتهمت قوات سوريا الديموقراطية موسكو بقصفها مرارا، الأمر الذي ضاعف من وقع مفاجأة إعلان موسكو.

وصرح الميجور جنرال يفغيني بوبلافسكي الذي شارك في اجتماع أول أمس الأحد في محافظة دير الزور السورية، في البيان أن «جميع أنشطة الفصائل المسلحة شرق الفرات ينسقها المركز الروسي في قاعدة حميميم في سوريا».

وأضاف أن «مستشاري روسيا العسكريين يعملون مع المسلحين ميدانيا. وفي الأيام المقبلة ستصبح الأراضي السورية شرق الفرات محررة بالكامل من الإرهابيين».

ويساعد الضباط الروس الأعيان ورجال الدين المحليين في إدارة المنطقة وتوزيع المساعدات الإنسانية، حسب قوله.

الجنائية الدولية ترجح ارتكاب جنود بريطانيين «جرائم حرب» بالعراق

قالت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إن هناك «أساساً منطقياً» للاعتقاد بأن جنوداً بريطانيين ارتكبوا جرائم حرب في العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003.

وأوضحت فاتو بن سودا في تقرير أنه «بعد إجراء تقييم قانوني دقيق للمعلومات المتاحة، هناك أساس منطقي للاعتقاد بأن أعضاء بالقوات المسلحة البريطانية ارتكبوا جرائم حرب» ضد معتقلين.

وتم نشر هذا التقرير المؤلف من 74 صفحة في وقت تنعقد الدورة السنوية السادسة عشرة للدول الأعضاء في نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي وقت سابق من هذا العام قررت الحكومة البريطانية إلغاء جهاز مكلف التحقيق في اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان ارتكبها عسكريون بريطانيون في العراق، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية.

وانتقدت منظمة العفو الدولية على الفور القرار، معتبرة أن الانتهاكات المقترفة في العراق «ينبغي عدم نسيانها».

وخدم نحو 120 ألف جندي بريطاني في العراق أثناء الحرب. وغادر آخر الجنود البريطانيين العراق في 2009 لكن لندن أبقت عدداً محدوداً حتى 2011 لتدريب القوات العراقية.